

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

القرار عدد : 1/79  
المؤرخ في : 2016/02/18  
ملف تجاري  
عدد : 2012/1/3/1369

باسم جلالة الملك و طبقا للقانون

بتاريخ : 2016/02/18

إن الغرفة التجارية القسم الأول :

بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه :

نسخة خاصة بالملف لا يسمح  
بتسليمها للغير

بين : السادة: هابي محمد و هابي عبد العزيز و هابي ميمون  
الساكنون: بممر دي سين الرقم 8 لا رميطاج الدار البيضاء

ينوب عنه الأستاذ عبد الله اليوبي المحامي بهيئة الدار البيضاء والمقبول للترافع أمام محكمة  
النقض.

الطالبين

وبين : السيد لحسن بنسليم سنديك التصفية القضائية لشركة مطاحن افريقيا

الكاين برقم 25 شارع الحسن الثاني الطابق 4 الدار البيضاء

المطلوب



ن/ف

2012/1/3/1369  
1/79

بناء على مقال النقض المودع بتاريخ 2012/8/24 من طرف الطالبين المذكورين بواسطة نائبا الأستاذ عبد الله اليوبي والرامي إلى نقض قرار محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء رقم 2011/164 الصادر بتاريخ 2011/01/14 في الملف عدد 11/2009/5212 .

و بناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

و بناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974 .

و بناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 2016/01/28

و بناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2016/02/18

و بناء على المناداة على الطرفين و من ينوب عنهما وعدم حضورهم.

و بعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد بوشعيب متعبد والاستماع إلى

ملاحظات المحامي العام السيد رشيد بناني.

و بعد المداولة طبقا للقانون.


بناء على قرار السيد رئيس الغرفة بعدم إجراء بحث عملا بأحكام الفصل 363 من قانون


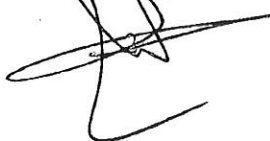
المسطرة المدنية.

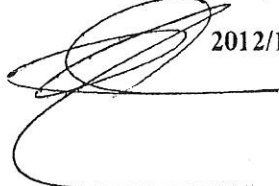
حيث يستفاد من وثائق الملف، ومن القرار المطعون فيه ، أن المطلوب سنديك التصفية القضائية لشركة مطحنة إفريقيا أودع في لدى تجارية البيضاء بتاريخ 2008/4/23 تقريرا عرض فيه انه لم يتم تأكيد مخزون البضائع المقدر بتاريخ 2002/12/31 في مبلغ 6.431.190,90 درهما من طرف الخبير محمد ادريب، وأن رئيس المقاوله لم يتقدم بتقارير مأمور الحسابات، وأن هناك شكوكا تحوم حول حسابات الأصول ولا يغطي منتج البيع الديون. ملتمسا الحكم باتخاذ ما يلزم في حق رئيس المقاوله ومسيريها إعمالا لمقتضيات المادة 708 من مدونة التجارة، فصدر حكم تمهيدي بإجراء خبرة أنجزها الخبير محمد ادريب الذي أفاد في تقريره بأنه لم يتوصل بجميع الوثائق المحاسبية، وبعد ختم الإجراءات صدر حكم قطعي قضى بفتح مسطرة تصفية القضائية في حق الطالبين هابي محمد وهابي عبد العزيز وهابي ميمون ، واعتبار تاريخ التوقف عن الدفع هو التاريخ المعين بالنسبة للشركة، و التصريح بسقوط أهليتهم التجارية لمدة خمس سنوات ، وتعين السيد محمد بوشيبة قاضيا منتدبا والسيد لحسن بنسليم سنديكا. استأنفه المحكوم عليهم، فقضت محكمة الاستئناف التجارية في الشكل بعدم قبول الاستئناف المقدم من طرف هابي فاطمة الزهراء وقبول استئناف الباقيين، وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف ، وهو القرار المطعون فيه من لدن المسيرين بثلاث وسائل .

في شأن الوسيلة الأولى .

حيث ينعي الطاعنون على القرار حرق القانون الداخلي، ذلك أنهم تمسكوا بحرق المحكمة التجارية لمقتضيات المادة 709 من مدونة التجارة الناشئة عن ضرورة استدعاء المسيرين قبل الاستماع

ن/ف  


  
المحكمة التجارية بالدار البيضاء  
كتابة القانون الداخلي  
مستشار  


  
2012/1/3/1369  
1/79

إليهم، غير أن الاستدعاءات الموجهة إليهم رجعت إما بملاحظة " المحل مغلق " أو ملاحظة " عنوان ناقص " فردت المحكمة الدفع بالقول (" أن مقتضيات المادة 709 من مدونة التجارة روعيت بمجرد توجيه الاستدعاءات للمسيرين ") كما لو أن الغاية من مقتضيات المادة هي قيام كتابة الضبط بإجراء شكلي دون التأكد من توصلهم، في حين الهدف من الاستدعاء هو الاستماع للمسيرين، و اعتبارا لما ذكر تكون قد أساءت تطبيق المادة 709 المذكورة، مما يتعين نقض قرارها.

حيث تمسك الطاعنون ضمن مذكرة بيان أوجه استئنافهم بكون المادة 709 من مدونة التجارة أوجبت استدعاء المسير أو المسيرين الطرف في الخصومة بصفة قانونية ثمانية أيام على الأقل قبل الاستماع إليهم عن طريق كتابة الضبط، ذاكرين أن الاستدعاءات رجعت بملاحظات، مما يفيد أنها غير قانونية طبقا للفصل 39 من قانون المسطرة المدنية، غير أن المحكمة أجابت بما مضمونه: (" أنه لا اثر لذلك في النازلة ما دام الثابت من محضر الجلسة و استدعاءات المرحلة الابتدائية، أن الطاعنين استدعوا لجلسة المناقشة بصفة قانونية وتخلفوا عن حضورها)، دون أن تبرز في قرارها من أين استخلصت قانونية الاستدعاء الموجه للطالبيين أو تبحث فيما إذا كانوا قد توصلوا فعلا بالاستدعاء المذكور أم لا، وإعمال مقتضيات المادة 709 من مدونة التجارة بشكل سليم، فتكون بذلك قد بنت قرارها على تعليل ناقص معد بمثابة انعدامه، عرضة للنقض.

وحيث إن حسن سير العدالة ومصالحه الطرفين يقتضيان إحالة الملف على نفس المحكمة.

## لأجله

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه، وإحالة الملف على نفس المحكمة المصدرة له، للبت فيه من جديد طبقا للقانون، وهي مترتبة من هيئة أخرى، وتحميل المطلوبة الصائرا. كما قرر إثبات حكمه بسجلات المحكمة المذكورة اثر الحكم المطعون فيه أو بطرته وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. و كانت الهيئة الحاكمة مترتبة من رئيس الغرفة السيد عبد الرحمان المصباحي رئيسا والمستشارين السادة : بوشعيب متعبد مقررًا و حنين عبد الاله وسعاد الفرحاوي ومحمد القادري أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد رشيد بناني وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة مونية زيدون .

كاتبة الضبط



ن/ف

المستشار المقرر



الرئيس

محكمة النقض

نسخة مشروطة بمطابقتها للأصل  
الطابع الرئيسي والمستشار  
2012/1/3/1369  
1/79  
عن رئيس المحكمة